من تراب الطريق! (٢٥٠)

منطقة حرة أم منطقة مباحة ؟! (*)

طالعت فى " مساء " الجمعة ٤/٢٤ - خبراً عن مشروع قانون قدمه لمجلس الشعب أحد أعضائه لتحويل " سيناء " وبأكملها إلى منطقة حرة .. وعلى أن يتم اتخاذ الإجراءات الميمونة اللازمة لهذا التحويل اعتباراً من أول يناير بعد صدور القانون، وتصدر لائحته التنفيذية بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يقترحه الوزير المختص بشئون الاستثمار والمناطق الحرة وبعد أخذ رأى المجلسيْن المحليين لمحافظتى شمال وجنوب سيناء خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، على أن تتمتع المنطقة بالشخصية المعنوية المستقلة (فوق المحافظتين ؟!!!)، وتكون لها موازنة خاصة (غير المحافظتين ؟!!!) تعد طبقاً للقواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية، وتتكون " مواردها " (خارج المحافظتين ؟!!!) من العملات الأجنبية والمحلية !

وكان يمكن أن أمر على هذا الخبر مرور الكرام، بلا توقف ولا تعليق ولا تعقيب، لولا أنه منشور فى الصفحة الأولى بجريدة قومية، ولولا أن صياغته تشف عن رياح ورائحة الحكومة التى ينتمى السيد العضو - مع الاحترام لشخصه - إلى حزبها الحاكم !

وكنت أتوقع - بل أرجو ! - أن تكون بداية التصدى لمشكلة سيناء فى تعميرها زراعياً وصناعياً لملء الفراغ الحاصل فيها، وكفالة كثافة سكانية وما يستتبعها، باعتبارها بوابة مصر الشرقية، منها أتت معظم إن لم يكن

(*) المال ٢٠٠٩/٤/٢٨

كل الهجمات التى استهدفت مصر، ولتحقيق التواجد السكانى وتوابعه الذى يعوض ما فرضته اتفاقية كامب ديفيد من فراغ يجب ملئه لحمايتها وحماية مصر من الجار الشرقى الذى لم تتوقف قط أعماله وشطحاته العدوانية، وأوهام توسعه، وأيضا لمحاصرة التهريب للمخدرات ولغيرها من المهربات التى اتخذت دروب وممرات ووهاد صحراء سيناء ميدانا ومعبراً لها !

الخطر الكامن الآتى من سيناء خطر حدودى من عدو لا تخفى أطماعه وعدواناته، وخطر متفاعل بين الحدود والمحيط الداخلى يأتى منه التهريب بأنواعه، ويأتى أيضاً الإرهاب بشطحاته .. وهذا الخطر بأنواعه وروافده يستلزم تواجداً صلباً لا هشاً فى سيناء، قوامه الكثافة السكانية والحضور العسكرى والأمنى، فإذا كانت اتفاقية كامب ديفيد قد فرضت قيوداً لست أعرف متى يمكن أن يتم التحلل منها إزاء الغطرسة والعدوان الإسرائيلى المتكرر، فإن السبيل الوحيد للتعويض وملء الفراغ هو فى هذه الكثافة السكانية التعميرية الزراعية والصناعية الصلبة الصلدة المصحوبة بما تستلزمه من حماية تنسحب على سيناء بأكملها !

أما المنطقة الحرة، فهى على النقيض، هشّة ليّنة مائجة، ترفع القيود والحواجز، وتبيح الحركة غير المراقبة، وتتخفى وراء حرية التجارة وانتقال السلع والعملات، فى استيجاد وتكريس التهريب والتوسع فى صنوفه ووسائله، وفى بحبوحة تحرك للإرهاب بأدواته ووسائله وأغراضه، ثم هى تبقى المنطقة بكاملها هشّة بل أكثر هشاشة، تضيف إلى عبئها فى حماية بوابة مصر الشرقية، عبء حماية السلع والبضائع والمولات أو المحلات، وتجعل واجبها إزاء المخاطر التى أجملتُها - محمّلاً بسلبيات وأعباء تعوقها وتعدم دورها الحامى بل تأتى بنقيضه .. كالمحلات التجارية التى أحيط بها سور نادى الزمالك فباتت عائقا يحول دون إقامة أى مباريات لكرة القدم فى المستقبل على ملاعبه !

لست عضوا فى مجلس الشعب حتى أبدى رأيى فيه بشأن هذا المشروع

الكارثى، ومجلس الشورى الذى أشرُف بعضويته ليس له حتى الآن مهم تشريعية إلاّ دور استئناسى وبسيط وغير مؤثر ومقصور على التشريعات المكملة للدستور، حتى أن مشروع نقل الأعضاء الذى نوقش فيه لسنوات، سحب منه اكتفاءً بعرضه على مجلس الشعب .

ولست أملك أى أدوات أو قنوات للحديث بما أراه إلى دوائر التخطيط أو القرار أو التشريع، ولم يعد فى مكنتى غير قلمى وهذه النافذة .. رأيت أن أقرع من هنا الأجراس، وأدق نواقيس التحذير . إن تحويل سيناء بأكملها إلى منطقة حرة - يكاد يكون تسليما أبديا لها للهيمنة والمخططات الإسرائيلية !

العدول عن هذا المشروع الكارثى - يفرضه أمن مصر كلها مثلما يفرضه أمن سيناء، الجزيرة والمحيط .. أملى أن نتنبه إلى المخاطر والمحاذير وهى عديدة، وأن نرد هذا المشروع إلى حيث أتى، فمن ورائه كوارث سوف يحاسبنا الله والتاريخ عليها !